

واقع الإستثمارات البينية المباشرة

في الدول العربية

جامعة الجزائر 03، الجزائر

الأستاذة: مميّش سلمى

Abstract	ملخص
The study aims to highlight the reality of intra-Arab investments by identifying the development of this type of investment and uncovering its sectoral distribution, while highlighting the reasons for the growth of intra-Arab investments, considering that the latter faces great development challenges that are addressed through The implementation of economic reforms at the macro and micro levels in order to raise the rate of economic growth and achieve comprehensive economic development. These reforms start to encourage investment both domestically and internationally. Arab countries in recent years and their ability to support the development programs adopted by these countries.	تهدف الدراسة إلى إبراز واقع الإستثمارات البينية في الدول العربية، من خلال التعرف التطور الذي شهده هذا النوع من الإستثمارات، والكشف عن التوزيع القطاعي له، مع إبراز أسباب تنامي الإستثمارات البينية في الدول العربية، بإعتبار أن هذه الأخيرة تواجه تحديات تنموية كبيرة تقوم بمعالجتها من خلال تطبيق إصلاحات إقتصادية على المستويين الكلي والجزئي بغرض رفع معدل النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة، وتبدأ هذه الإصلاحات من تشجيع الإستثمار سواء محليا وأجنبيا، لذلك تسعى الدراسة لكشف تطور تدفقات الإستثمارات البينية العربية المباشرة خلال السنوات الأخيرة ومدى قدرتها على دعم البرامج التنموية التي تبنتها هذه الدول.
The study found that Jordan, Algeria, Iraq, Egypt and Morocco were the most successful countries in attracting direct Arab investments. The services sector in Jordan, Algeria, Iraq, Egypt and Morocco also accounted for 84.4% of Arab inter-Arab investment flows in 2015, Egypt is one of the most receiving countries for inter-Arab	وقد توصلت الدراسة إلى أن الأردن، الجزائر، العراق، مصر والمغرب تعتبر أكثر الدول التي نجحت في إستقطاب الإستثمارات العربية المباشرة، كما إستحوذ قطاع الخدمات في الأردن، الجزائر، العراق، مصر والمغرب على 84.4% من التدفقات الإستثمارية العربية البينية لعام 2015، كما تعتبر مصر من أكثر الدول المستقبلية للإستثمارات العربية البينية من حيث إجمالي التكاليف، والسعودية من أكثر الدول المستقبلية للإستثمارات العربية البينية المنفذة من حيث عدد المشروعات، أما الإمارات العربية المتحدة فهي تصدر قائمة الدول المصدرة للإستثمارات العربية

investments in terms of total costs, and Saudi Arabia is one of the most receiving countries for inter-Arab investments implemented in terms of number of projects. The UAE is the top of the list of countries exporting inter- In terms of number of projects, the real estate sector is the most important in attracting Arab projects in terms of the distribution of the number of Arab investments and the financial services sector in terms of investment costs, and it can be said that Arab investment flows have increased significantly over the past few years. Is still modest compared to the direct investment flows between the major countries, given the limited investment environment of these countries, especially in view of the high risks, the heterogeneity of Arab countries among them in the field of economic and social development. Keywords: Foreign Investments, Investment Flows, Investment Balances, Intermediary Investments	البينية من ناحية التكاليف ومن ناحية عدد المشاريع، ويعتبر قطاع العقارات الأهم في إستقطابه للمشروعات العربية من حيث توزيع عدد الإستثمارات البينية العربية، وقطاع الخدمات المالية من حيث تكاليف الإستثمارات، كما يمكن القول أن تدفقات الإستثمارات العربية البينية إرتفعت بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن هذه التدفقات مازالت متواضعة مقارنة بالتدفقات الاستثمارية المباشرة البينية في الدول الكبرى، نظرا إلى محدودية البيئة الإستثمارية لهذه الأقطار، خصوصا في ظل إرتفاع المخاطر، عدم تجانس الدول العربية فيما بينها في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية. الكلمات المفتاحية: إستثمارات أجنبية، تدفقات إستثمارية، أرصدة إستثمارية، إستثمارات بينية
--	---

المقدمة:

من المعروف أن الدول العربية تواجه تحديات تنموية كبيرة من إرتفاع معدلات البطالة، تذبذب النمو الإقتصادي وارتفاع معدلات الفقر في الدول غير الخليجية. حيث تتصدى لهذه الوضعية بتطبيق سياسات إصلاح إقتصادي ومالي، تهدف من خلالها إلى رفع وتائر التنمية، تسريع معدلات النمو وتنويع الإقتصاد، ومن بين الإجراءات المتخذة تشجيع الإستثمار محلياً عاماً أو خاصاً، والسعي لجذب إستثمارات أجنبية مباشرة. وعلى أساس العلاقات التي تربط الدول العربية فيما بينها يمثل إرتفاع تدفقات الإستثمارات البينية المباشرة فرصة لهذه الدول لإستقطاب موارد مالية إضافية بغية تمويل برامجها التنموية. وفي هذا السياق، فقد قامت أغلب الدول العربية بتعزيز نظام الإستثمار وتحسين بيئة الأعمال لإستقطاب مزيد من الإستثمارات من دول عربية أخرى، عبر تطبيق برامج الخصخصة وإلغاء قيود ممارسة النشاط على الأجانب، وبالرغم من برامج الإصلاح المطبقة إلا أن إرتفاع المخاطر وبيئة العمل المقيدة في هذه الدول جعل من الإستثمارات العربية البينية تنمو بمعدلات متباطئة.

ومن أجل تقدير طبيعة التدفقات الإستثمارات العربية البينية، فإن البحوث التجريبية إستخدمت نماذج الجاذبية الموسعة، التي ترى أن التدفقات الإستثمارية البينية (الثنائية) تحكمها عدة متغيرات إقتصادية، مالية، مؤسسية وهيكلية في الدولتين المصدرة والمستقبلة للإستثمار. ومن أهم المتغيرات المفسرة للتدفقات التجارية أو الإستثمارية، المسافة والجوار وحجم السوق المقدر بأعداد السكان أو القدرة الشرائية، وعوامل التشابه التي تربط الدول مثل اللغة والتاريخ والثقافة، بالإضافة إلى متغيرات عدة تقيس نوعية بيئة الإستثمار. ويتطلب تطبيق نماذج الجاذبية توفر قاعدة بيانات صلبة تتابع تطور كل هذه لمتغيرات، حيث تسمح بتقدير جيد لأثر هذه العوامل على التدفقات الإستثمارية. وسيتم في هذه الورقة البحثية دراسة واقع التدفقات البينية العربية من خلال دراسة إتجاهها وحجم تدفقاتها.

أولاً: مشكلة البحث

على الرغم من حجم الفوائض المالية العربية المتراكمة، إلا أن التقارير السنوية للإستثمار كشفت عن ضعف توجيه هذه الأموال نحو الإستثمارات البينية، وهذا ما يستدعي دراسة تطور

هذا النوع من الإستثمارات والبحث في المشكلات التي تقف وراء نجاحها في دعم السياسات التنموية في الدول العربية.

ومن هنا تأتي مشكلة البحث التي يمكن بلورتها في السؤال الرئيسي الآتي:

"كيف يمكن تقييم واقع الإستثمارات البينية في الدول العربية؟"

ثانياً: أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

- التعرف على ماهية الإستثمارات البينية المباشرة في الدول العربية؛
- كشف أهم القطاعات التي تتجه إليها الإستثمارات البينية العربية المباشرة؛
- إبراز أسباب تنامي الإستثمارات البينية المباشرة في الدول العربية؛

ثالثاً: هيكل البحث

تم تقسيم البحث إلى مجموعة من الأجزاء يمكن توضيحها فيما يلي:

- أولاً: ماهية الإستثمارات العربية البينية المباشرة؛
- ثانياً: الخصائص الهيكلية والإقتصادية للدول العربية؛
- ثالثاً: التدفقات الإستثمارية البينية المباشرة من واقع البيانات الرسمية للدول العربية؛
- رابعاً: النفقات الإجمالية لمشروعات الإستثمارات العربية البينية المباشرة؛
- خامساً: عدد مشروعات الإستثمارات العربية البينية المباشرة؛
- سادساً: توزيع الاستثمارات البينية العربية المباشرة؛
- سابعاً: أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية المباشرة.

أولاً: ماهية الإستثمارات العربية البينية المباشرة

باعتبار أن الإستثمار نوع من النفقات المتوقع منها تحقيق عائد على المدى الطويل، لذلك تسعى الأقطار العربية إلى تمويل إستراتيجيات التنمية العربية الحديثة من خلال إستقطاب أكبر قدر من الإستثمارات الأجنبية، لأن هذه الأخيرة تساهم في التقليل من حدة العجز في موازين مدفوعاتها، تقليص الديون الخارجية وتخفيض نسبة البطالة. لذلك سيتم في هذا البحث التركيز على الإستثمار الأجنبي القادم والموجه إلى الدول العربية.

1. مفهوم الإستثمارات العربية البينية المباشرة

يمكن تعريف الاستثمارات العربية البينية المباشرة بأنها تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدول العربية المضيفة، والتي توظف أموالها في مشاريع إستثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة تُدار على أسس تجارية.ⁱⁱ

2. تطور الاستثمارات العربية البينية المباشرة

إستناداً لبيانات أسواق الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003 - 2015 عرفت مؤشرات الإستثمارات العربية البينية تذبذباً واضحاً خلال سنوات تلك الفترة، حيث شهدت مؤشرات عدد الشركات والمشروعات والتكلفة الإستثمارية البينية بين الدول العربية إرتفاعاً خلال الفترة 2003 - 2006 قبل أن تتراجع مرة أخرى عام 2007. وخلال سنة 2008 وقبل ظهور نتائج الأزمة المالية العالمية إرتفعت مختلف مؤشرات الإستثمار العربي البيني قبل أن تتراجع عام 2009، ثم إرتفعت مجدداً المؤشرات حتى عام 2012 حيث ظهرت بعدها تداعيات الربيع العربي بشكل عام في المنطقة، وبدأت تأثيرات الأحداث في الظهور مع الإنخفاض المتتالي إعتباراً من عام 2013.

تاريخياً خلال الفترة 2003 - 2015 شهدت المؤشرات إتجاهاً عاماً للنمو حيث إرتفع عدد المشروعات من 69 عام 2003 إلى 154 عام 2015 مع تحقيق رقم قياسي بلغ 342 مشروعاً عام 2012، كما توافقت حركة تطور التكلفة الإستثمارية للمشروعات البينية مع تطور عدد المشروعات حيث إرتفعت من 4 مليارات دولار عام 2003 إلى 13 مليار دولار عام 2015، وبقيمة تراكمية خلال تلك الفترة تقدر بما يزيد على 310 مليار دولار.ⁱⁱⁱ

3. أهمية الاستثمارات العربية البينية المباشرة

تتضح أهمية الاستثمارات العربية البينية المباشرة فيما يلي:^{iv}

- تخفيف أعباء التنمية العربية: ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية، فهي تقوم بتخفيف عبء الإمتناع عن الإستهلاك لتوليد المدخرات على دول العجز العربية، وذلك من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية. كما أن إنسياب

الإستثمارات العربية البيئية يمثل إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للإستخدام في الإقتصادات المضيفة لها، ويتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيتها، نظرا لما يترتب عليه من تشغيل لموارد كانت عاطلة.

- **تحقيق التكامل العربي في مجال الإستثمار الإنتاجي:** لقد إنصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الإقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاثة (آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية) على تحقيق التكامل في مجالات العلاقات التجارية، وبالمثل فقد تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والعسكري، وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال الدور الإقتصادي والإستثماري في تجسيد التكامل، هذا في الوقت الذي تتسم فيه إقتصاديات الدول النامية بما فيها الدول العربية بضعف درجة التطور بما لا ينسجم مع إهمال جانب التكامل الإنتاجي، ومن هنا يمكن القول بأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها في المقام الأول، هو إقامة القاعدة الإنتاجية التي هي بأمرس الحاجة إليها والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية والوحدة السياسية والعسكرية لاحقا، فدون ذلك لا يمكن توسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لأن قدراتها الإنتاجية لا توفر منتجات يمكن الإتجار بها بشكل واسع، وبذلك يبقى مدخل التكامل التجاري ضعيف الأثر ومحدود الأهمية ومعرض للإختفاء لأبسط الأسباب، ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها ليكون بمثابة المدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية بما في ذلك الأقطار العربية، كما يعتبر الإستثمار الإنتاجي العامل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية ونموها، ومنه تتضح أهمية التأكيد على ضرورة التكامل العربي في مجال الإستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي للتكامل العربي في المجالات الأخرى.

ثانيا: الخصائص الهيكلية والإقتصادية للدول العربية

يمكن إبراز أهم خصائص الدول العربية فيما يلي:^٧

- **مستوى الدخل الصافي:** يتراوح الدخل الصافي في الدول العربية من المستوى المرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي إلى مستويات منخفضة جدا كما هو في اليمن،

- السودان وموريطانيا. حيث يتراوح ما بين 385 دولار أمريكي إلى 80000 دولار أمريكي، وتصنف أغلب الدول العربية ضمن دول ذات الدخل المتوسط (الشريحة الدنيا)؛
- المسافة: إن العالم العربي يتراوح طوله أكثر من 6300 كم من نواكشوط إلى بغداد، وتقلص المساحة ما بين الدوحة والمنامة إلى 85 كلم، ولكل الدول العربية إطلالة على البحر كما أن لكل منها أكثر من جوار، بالإضافة إلى قربها إلى كل من أوروبا وآسيا؛
- حجم السكان: يوجد دول ذات حجم سكاني كبير مثل مصر التي ويصل عدد سكانها إلى أكثر من 70 مليون نسمة، وهناك دول صغيرة لا يتعدى سكانها المليون نسمة؛
- البيئة الإستثمارية: إن مؤشر حرية الاستثمار المأخوذ من مؤشر الحرية الإقتصادية يبين أن للدول العربية بيئة إستثمارية متشددة خاصة في كل من قطر والإمارات، السعودية، لبنان، تونس، سوريا وليبيا. وترتفع حرية الإستثمار في كل من المغرب وموريطانيا، أما باقي الدول فلها مستوى متوسط؛
- مستوى البنية التحتية: يرتبط مستوى البنية التحتية بمستوى التنمية، وبالإستناد إلى مؤشر مركب مكون من 13 مؤشرا فرعيا فإن دول الخليج لها أعلى مستوى، وقد سجلت الإمارات أعلى مستوى بـ 67 نقطة، بينما سجلت السودان 7.4 نقطة فقط؛
- مستوى المؤسسات: إن مؤشر الإستثمار المأخوذ من قاعدة بيانات الدليل الدولي للمخاطر والذي يلخص مخاطر التأمين، يوضح أن المخاطر محدودة في الدول العربية وترتفع فقط في كل من مصر، سوريا، السودان والعراق (مستوى أقل من 8 نقاط من مجموع 12 نقطة)؛
- مجال إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر: إن أغلب الدول تطبق قوانين تشجيعية وتحاول تقليل البيروقراطية وزيادة عدد الإتفاقيات حول الإزدواج الضريبي. كما لا تفرض دول مجلس التعاون ضرائب على الإستثمارات الأجنبية وذلك في سياق إنشاء سوق خليجي مشترك، أما الدول العربية الأخرى فإن إستخدامها للإتفاقيات الثنائية في مجال الإستثمار والضرائب لازال محدودا، حيث أنها لا تمثل سوى 45% و32% من إجمالي الإتفاقيات الممكنة في المجالين على التوالي.^{vi}

بإستخدام مؤشرات الحاكمة التي ينشرها البنك الدولي، فإنه يتضح أن الدول العربية تتميز بما يلي:

- ضعف الإطار المؤسسي الفعال؛
- إنتشار الفساد الإداري والبيروقراطية؛
- إنعدام الإستقرار السياسي.

تعكس هذه المؤشرات التصور القائم عن المنطقة، حيث تظهر أنها منطقة مخاطر لا ترقى لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وتتميز الدول الخليجية مع الأردن وتونس بالتحسن النسبي. كما بينت الدراسات النظرية أن للمؤسسات دور في ترقية الإستثمار وتحسين جاذبيته. إلا أن الدراسات التجريبية بينت أن هذه القضية ليست محسومة وأن الدلائل ضعيفة لتأييد هذه الأطروحة. وإذا كانت التحليلات وضحت أن الإستثمار لا يتجه إلى المناطق ذات المؤسسات المتدنية أي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فإن هناك دراسات حديثة تركز على ما يسمى "المسافة المؤسسية" أي كلما زاد الفرق المؤسسي كلما قل الإستثمار، ومنه إرتفاع تدفقات الإستثمارات البينية عربيا، والتي تتعادل أغلبها في التنمية المؤسسية، أي لا توجد قوى مؤسسية طاردة بشكل معنوي.

ثالثا: التدفقات الإستثمارية البينية المباشرة من واقع البيانات الرسمية للدول العربية

يمكن توضيح التدفقات والأرصدة الإستثمارية البينية للدول العربية^{vii} لسنة 2015 في الجدول الآتي:

الجدول 01: تدفقات الإستثمارات العربية المباشرة الواردة إلى 5 دول عربية بالمليون دولار
سنة 2015

الوجهة المصدر	الأردن	الجزائر	العراق	مصر	المغرب	الإجمالي
الأردن	0.0	4.7	23.0	22.0	42.6	92.3
الإمارات	23.0	57.9	349.0	401.2	514.3	1,345.4
البحرين	107.1	0.0	0.0	193.7	0.0	300.8
تونس	0.0	3.7	0.0	6.7	2.5	12.9
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السعودية	17.6	0.0	0.0	284.4	253.2	555.2
السودان	0.0	0.0	0.0	0.8	0.0	0.8
سوريا	17.9	7.4	0.0	0.0	0.0	25.3
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	46.7	0.0	0.0	0.0	0.0	46.7
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	13.4	0.3	13.7
فلسطين	0.1	15.8	0.0	0.0	0.0	16.0

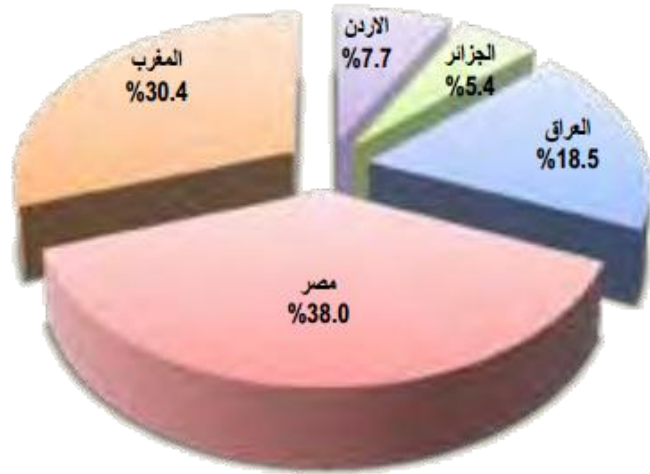
قطر	0.4	0.0	0.0	109,1	102.6	102.9
الكويت	42.9	0.0	9.0	129.6	46.1	227.6
لبنان	0.0	26.4	245.0	87.7	6.9	366.0
ليبيا	3.0	0.0	0.0	11.6	2.5	17.1
مصر	0.9	10.4	0.0	0.0	34.7	46.0
المغرب	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5	0.5
اليمن	0.0	0.0	0.0	2.5	0.4	2.9
أخرى	0.8	58.6	23.0	158.4	67.1	307.9
الإجمالي	260.4	184.8	626.0	1,290.0	1,031.0	3,387.6

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، الكويت، التقرير السنوي 2016: www.dhaman.org

الجدول 01 يوضح أن الأردن، الجزائر، العراق، مصر والمغرب تعتبر أكثر الدول التي نجحت في إستقطاب الإستثمارات العربية المباشرة التي بلغ إجماليها خلال عام 2015 نحو 3388 مليون دولار. وتعتبر الإمارات كأكبر مساهم في الإستثمارات العربية في تلك الدول لعام 2014 بقيمة 1345.4 مليون دولار وبحصة 38.7%، تلتها السعودية بحصة 16%، ثم لبنان 10.5%، ثم البحرين بـ 8.7%^{viii}.

يمكن توضيح حصص الدول الخمس المستقطبة لتدفقات الإستثمارات العربية المباشرة في الشكل الآتي:

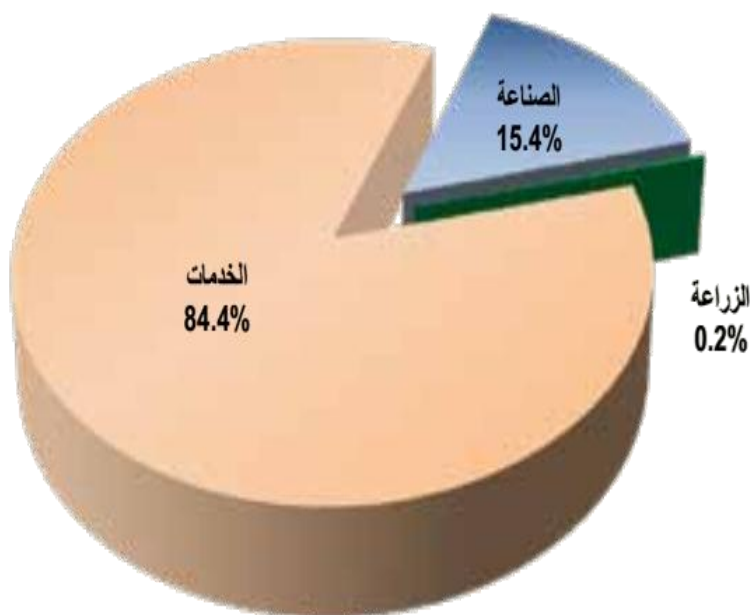
الشكل 01: تدفقات الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى 5 دول عربية لعام 2015



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، الكويت، التقرير السنوي 2016: www.dhaman.org

يشير الشكل 01 إلى أن مصر إستحوذت على 38% من الإستثمارات العربية الواردة المرصودة من قبل الدول الخمس لعام 2015، تلتها المغرب بحصة بلغت 30.4%، ثم العراق بحصة 18.5%، ثم الأردن 7.7%، وفي الأخير الجزائر بحصة 5.4%. ويمكن توضيح التوزيع القطاعي لتدفقات الإستثمارات العربية للدول الخمسة في الشكل الآتي:

الشكل 02: التوزيع القطاعي لتدفقات الإستثمارات العربية الواردة الى 5 دول عربية لعام 2015



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، الكويت، التقرير السنوي 2016: www.dhaman.org

يوضح الشكل 02 قطاع الخدمات في الأردن، الجزائر، العراق، مصر والمغرب استحوذ على 84.4% من التدفقات الإستثمارية العربية البينية لعام 2015، تلاه قطاع الصناعة بنسبة 15.4%، وأخيرا قطاع الزراعة بحصة ضئيلة جدا 0.2%.

رابعا: النفقات الإجمالية لمشروعات الإستثمارات العربية البينية المباشرة

إستنادا إلى بيانات "أسواق الإستثمار الأجنبي المباشر FDI Markets"، والتي أعدها "الفاينانشيال تايمز Financial Times" كأحد قواعد البيانات الأكثر شمولاً لتغطية مجمل المشاريع الإستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة في جميع أنحاء العالم وفي كل القطاعات إنطلاقاً من عام 2003. قامت المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات بإستخلاص البيانات الخاصة بالدول العربية، حيث قُدرت قيمة التكلفة الإجمالية لمشروعات الإستثمارات العربية البينية بين سنة 2003 وأفريل 2016 بـ 310 مليار دولار، وبإنخفاض بلغ 60 مليار دولار أي بنسبة 16.2% مقارنة مع 370 مليار دولار بنهاية أفريل 2015. ويعود هذا

التراجع في رصيد الإستثمارات العربية البينية إلى الإنخفاض الكبير في أرصدة الإستثمارات في عدة دول عربية خلال نفس الفترة، منها: تونس من نحو 21.6 مليار دولار إلى 15.8 مليار دولار أي إنخفاض بمقدار 5.8 مليار دولار، الجزائر من نحو 16.1 مليار دولار إلى 10.7 مليار دولار أي إنخفاض بمقدار 5.4 مليار دولار، مصر من نحو 99.3 مليار دولار إلى 68.9 مليار دولار أي إنخفاض بمقدار 30.4 مليار دولار، العراق من نحو 35 مليار دولار إلى 20.9 مليار دولار أي إنخفاض بمقدار 14.1 مليار دولار، وقطر من نحو 23 مليار دولار إلى 12.3 مليار دولار أي إنخفاض بمقدار 10.7 مليار دولار.^{ix}

1. تكاليف الاستثمارات العربية البينية المباشرة المنفذة حسب الدول المستقبلية:

يمكن توضيح إجمالي الإستثمارات العربية البينية المباشرة المنفذة حسب الدول المستقبلية في الشكل الآتي:

الشكل 03: إجمالي الاستثمارات العربية البينية المباشرة المنفذة (التكلفة الإجمالية للمشروعات) بالمليون دولار حسب الدول المستقبلية ما بين عام 2003 وأفريل 2016



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، التقرير السنوي 2016: www.dhaman.org

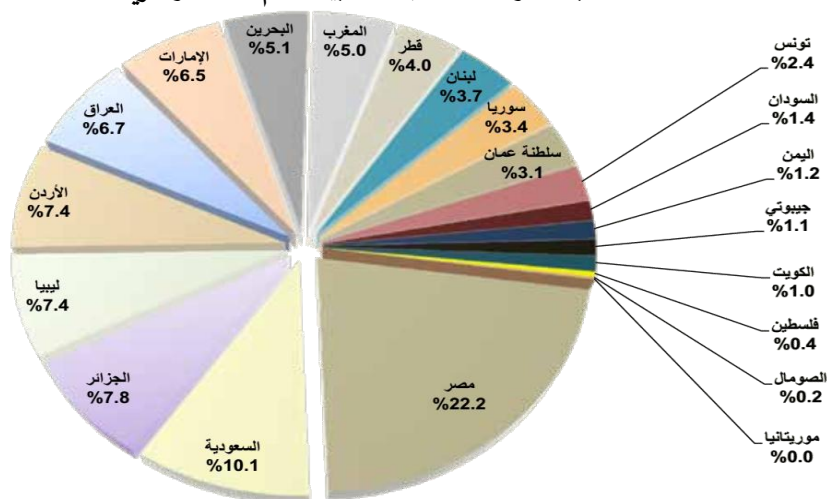
يوضح الشكل 03 أن مصر تصدرت قائمة الدول بإستحواذها على مشروعات بقيمة 68.9 مليار دولار من إجمالي الإستثمارات البينية المنفذة، تلتها السعودية بقيمة 31.4 مليار دولار، والجزائر في المرتبة الثالثة بقيمة 24.3 مليار دولار. ثم حلت ليبيا في المرتبة الرابعة بقيمة 22.9

مليار دولار، والأردن في المرتبة الخامسة بقيمة 22.9 مليار دولار، تلتها العراق في المرتبة السادسة بقيمة 20.9 مليار دولار، وبعدها الإمارات في المرتبة السابعة بقيمة 20.1 مليار دولار، والبحرين في المرتبة الثامنة بقيمة 15.8 مليار دولار، ثم المغرب في المرتبة التاسعة بقيمة 15.5 مليار دولار، وفي الأخير بقية الدول.

للتوضيح أكثر يمكن الإستعانة بالشكل الذي يوضح حصص تكاليف الإستثمارات البينية بالنسب المئوية حسب الدول المستقبلية:

الشكل 04: حصص الاستثمارات العربية البينية المباشرة المنفذة (التكلفة الإجمالية للمشروعات)

حسب الدول المستقبلية ما بين عام 2003 وأفريل 2016



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، التقرير السنوي 2016: www.dhaman.org

يوضح الشكل 04 أن مصر تصدرت قائمة الدول العربية بإستحواذها على مشروعات بحصة 22.2% من إجمالي الإستثمارات خلال الفترة، تلتها السعودية بنسبة 10.1% من الإجمالي، ثم الجزائر في المرتبة الثالثة بحصة 7.8%، وحلت ليبيا في المرتبة الرابعة بقيمة 22.9 مليار دولار وبحصة 7.4%، ثم الأردن في المرتبة الخامسة بحصة 7.4%، والعراق في المرتبة

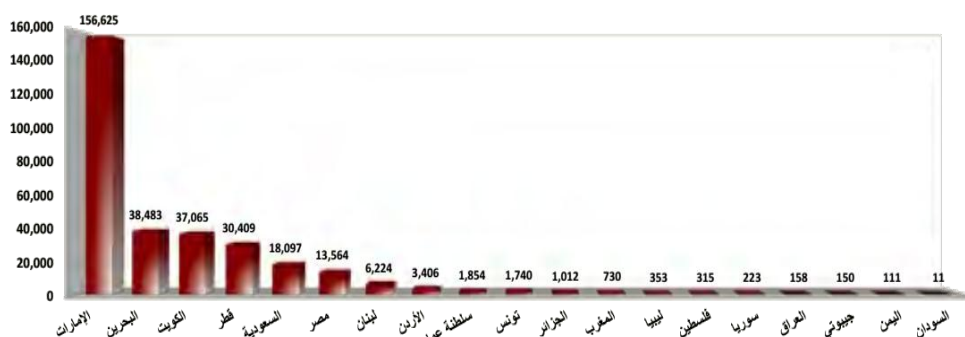
السادسة بحصة 6.7%، ثم الإمارات في المرتبة السابعة بحصة 6.5%، والبحرين في المرتبة الثامنة بحصة 5.1%، ثم المغرب في المرتبة التاسعة بحصة 15.5%، وفي الأخير بقية الدول.

2. تكاليف الإستثمارات البينية المنفذة حسب الدول المصدرة:

يمكن توضيح إجمالي الإستثمارات العربية البينية المنفذة حسب الدول المصدرة في الشكل الآتي:

الشكل 05: إجمالي الاستثمارات العربية البينية المباشرة المنفذة (التكلفة الإجمالية للمشروعات)

بالمليون دولار حسب الدول المصدرة ما بين عام 2003 وأفريل 2016



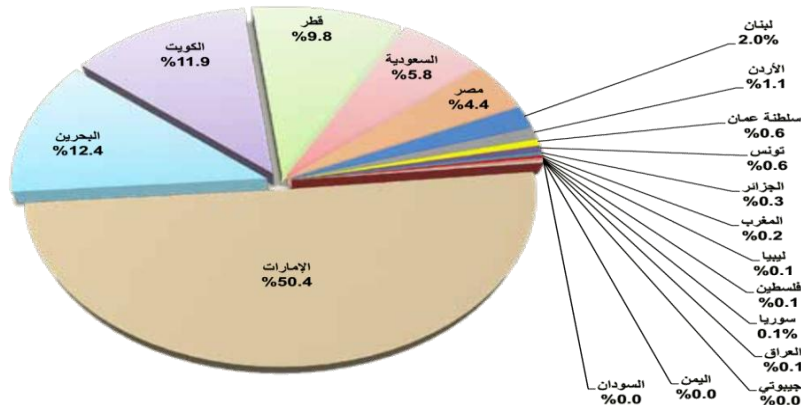
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، التقرير السنوي 2016: www.dhaman.org

الشكل 05 يوضح أن الإمارات تصدرت قائمة الدول المصدرة بقيمة 156.3 مليار دولار من إجمالي تكاليف المشروعات، تلتها البحرين في المرتبة الثانية بقيمة 38.5 مليار دولار، وحلت الكويت في المرتبة الثالثة بقيمة 37.1 مليار دولار، ثم قطر في المرتبة الرابعة بقيمة 30.4 مليار دولار، ثم السعودية في المرتبة الخامسة بقيمة 18.1 مليار دولار، ومصر في المرتبة السادسة بقيمة 13.7 مليار دولار، ثم بقية الدول.

للتوضيح أكثر الشكل الآتي يوضح حصص تكاليف الإستثمارات البينية حسب الدول المصدرة:

الشكل 06: حصص الاستثمارات العربية البينية المباشرة المنفذة (التكلفة الإجمالية للمشروعات)

حسب الدول المصدرة ما بين عام 2003 وإفريل 2016



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، التقرير السنوي 2016: www.dhaman.org

الشكل 06 يوضح أن الإمارات تصدر الدول بنسبة 50.4% من إجمالي الإستثمارات، تلتها البحرين بحصة 12.4%، وحلت الكويت في المرتبة الثالثة بحصة 11.9%، وقطر في المرتبة الرابعة بحصة 9.8%، ثم السعودية خامسا بحصة 5.8%، ومصر في المرتبة السادسة بحصة 4.4%، ثم بقية الدول.

خامسا: عدد مشروعات الإستثمارات العربية البينية المباشرة

إستنادا إلى بيانات أسواق الإستثمار الأجنبي المباشر التي أعدها الفاينانشيال تايمز، يُقدر عدد مشروعات الإستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2003 وأفريل 2016 حوالي 2416 مشروعا.

1. عدد الإستثمارات العربية البينية المنفذة حسب الدول المستقبلية:

يمكن توضيح إجمالي عدد الإستثمارات العربية البينية المنفذة حسب الدول المستقبلية في الشكل الآتي:

الشكل 07: إجمالي الاستثمارات العربية البينية المباشرة المنفذة (عدد المشروعات حسب الدول المستقبلية ما بين عام 2003 وأفريل 2016)

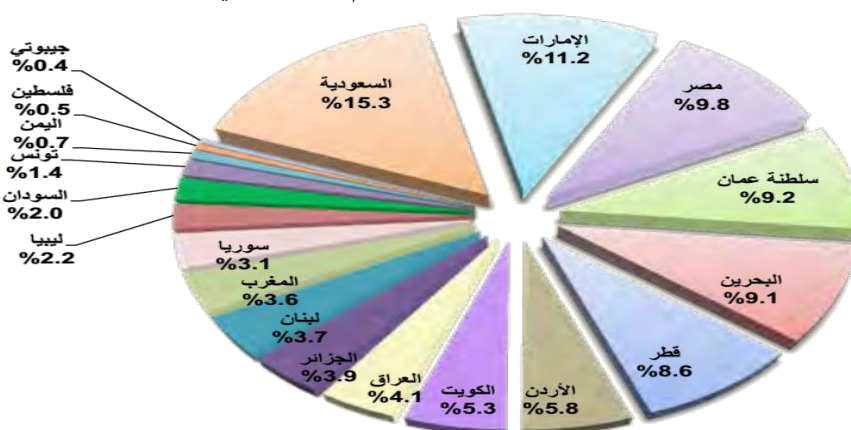


المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، التقرير السنوي 2016: www.dhaman.org

الشكل 07 يوضح أن السعودية تصدرت قائمة الدول بإستحواذها على 369 مشروع من إجمالي المشروعات، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بإستحواذها على 269 مشروع، ثم مصري المرتبة الثالثة بـ 235 مشروعا، ثم سلطنة عمان في المرتبة الرابعة بإستحواذها على 222 مشروعا، ثم بقية الدول.

للتوضيح أكثر يمكن الإستعانة بالشكل الذي يوضح حصص الإستثمارات العربية حسب الدول المستقبلية:

الشكل 08: حصص الإستثمارات العربية البينية المباشرة المنفذة (عدد المشروعات) حسب الدول المستقبلية ما بين عام 2003 وأفريل 2016



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، التقرير السنوي 2016: www.dhaman.org

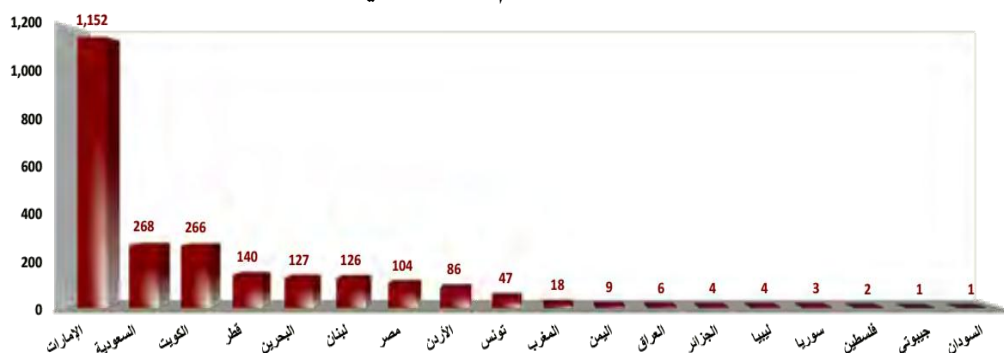
الشكل 08 يوضح حصص الاستثمارات العربية البينية المنفذة بالنسب المئوية حسب الدول المستقبلية، فقد تصدرت السعودية بإستحواذها بحصة 15.3%، تلتها الإمارات بإستحواذها بحصة 11.2%، ثم مصر في المرتبة الثالثة بإستحواذها بحصة 9.8%، ثم سلطنة عمان في المرتبة الرابعة بإستحواذها على بحصة 9.2%، ثم بقية الدول.

2. عدد الإستثمارات العربية البينية المنفذة حسب الدول المصدرة:

يمكن توضيح إجمالي عدد الإستثمارات العربية البينية المنفذة حسب الدول المصدرة في الشكل الآتي:

الشكل 09: إجمالي الاستثمارات العربية البينية المباشرة المنفذة (عدد المشروعات) حسب

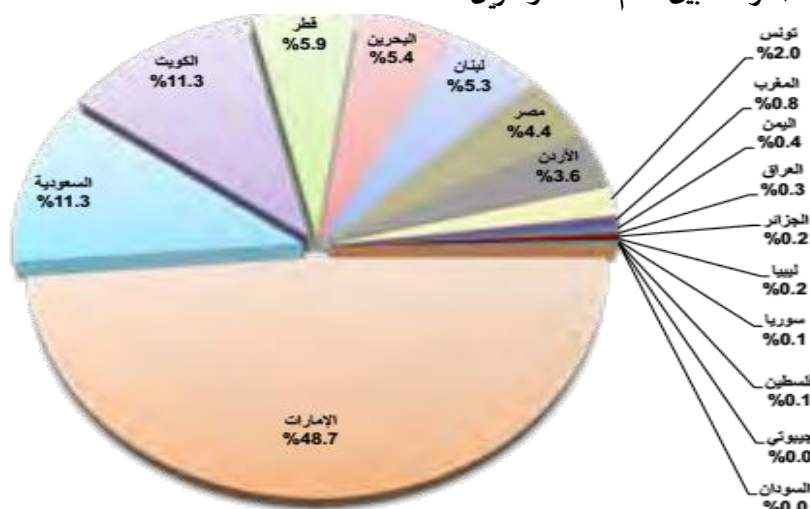
الدول المصدرة ما بين عام 2003 وأفريل 2016



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، التقرير السنوي 2016: www.dhaman.org

الشكل 09 يوضح أن الإمارات تصدرت قائمة الدول بإستحواذها على 1152 مشروعا من إجمالي المشاريع العربية، تلتها السعودية بإستحواذها على 268 مشروعا، ثم الكويت في المرتبة الثالثة بـ 266 مشروعا، ثم قطر في المرتبة الرابعة بـ 140 مشروعا، ثم بقية الدول. للتوضيح أكثر يمكن الإستعانة بالشكل الذي يوضح حصص الاستثمارات العربية حسب الدول المصدرة:

الشكل 10: حصص الاستثمارات العربية البينية المنفذة (عدد المشروعات) حسب الدول المصدرة ما بين عام 2003 وأفريل 2016



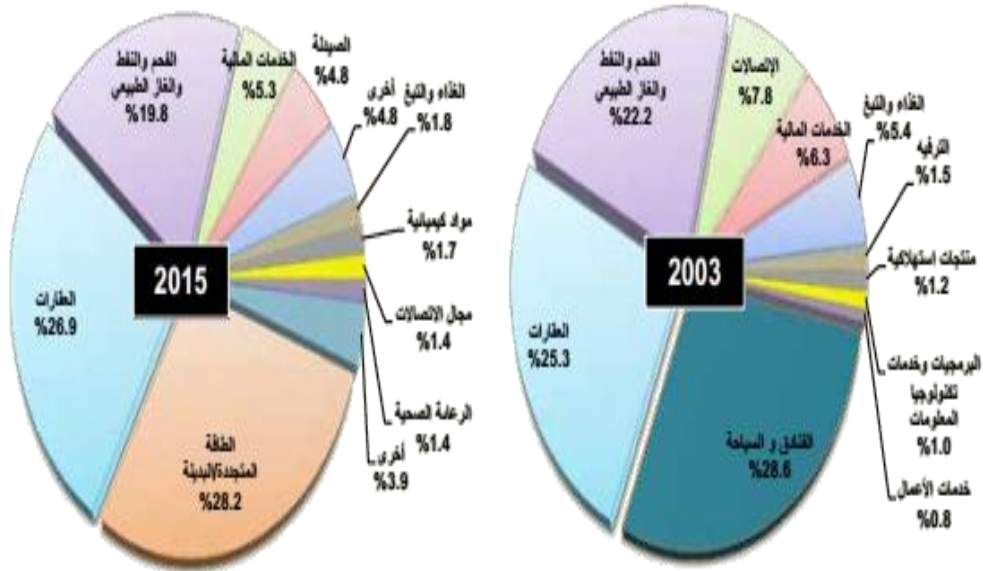
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، التقرير السنوي 2016: www.dhaman.org

الشكل 10 يوضح الدول المصدرة لمشروعات الإستثمارات العربية البينية بالنسب المئوية، فخلال الفترة ما بين عام 2003 وأفريل 2016، تصدرت الإمارات بإستحواذها على 48.7% من الإجمالي العربي، تلتها السعودية في المرتبة الثانية بحصة 11.3%، والكويت في المرتبة الثالثة بحصة 11.3%، ثم قطر في المرتبة الرابعة بإستحواذها على 140 مشروعاً بحصة 5.9%، ثم بقية الدول.

سادساً: توزيع الاستثمارات البينية العربية المباشرة

يمكن توضيح توزيع الاستثمارات البينية العربية المباشرة حسب تكاليف المشروع وعدد المشاريع على أساس القطاعات الواردة في الشكلين الآتيين:

الشكل 11: توزيع الاستثمارات البينية (تكلفة المشروعات) بالمليون دولار حسب القطاعات الواردة إليها



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، التقرير السنوي 2016: www.dhaman.org

الشكل 11 يوضح توزيع تكاليف الإستثمارات البينية العربية حسب القطاعات الواردة إليها، فبعد قطاع الطاقات المتجددة والعقارات الأهم في إستقطابهم للمشروعات العربية البينية لعام 2015، حيث حظي قطاع الطاقة المتجددة بإستثمارات بلغت تكلفتها 3700 مليون دولار وبحصة تبلغ نحو 28.2% من إجمالي تكلفة المشروعات، وهذا دليل على بداية إهتمام الدول العربية بالإستثمار في الطاقات المتجددة خصوصا في ظل التقلبات السلبية لأسعار النفط والتي أثرت بشكل كبير على الدول العربية المصدرة لهذه المادة الناضبة، تلاه قطاع العقارات بتكلفة 3530 مليون دولار وبحصة 26.9%، ثم قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي بتكلفة 2592 مليون دولار وبحصة 19.8%، ثم قطاع الخدمات المالية في المرتبة الرابعة بتكلفة 696 مليون دولار وبحصة 5.3%، مقارنة بسنة 2003 التي كان يسيطر فيها قطاع الفنادق والسياحة بتكاليف نسبتها 28.6%، ويليه قطاع العقارات الذي حافظ على مكانته وزيادته بنسبة 1.6%، ثم قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي بتكلفة نسبتها 22.2%، ويليه قطاع الإتصالات بنسبة 7.8% الذي تراجع الإستثمار فيه سنة 2015 ووصل إلى المراتب الأخيرة بتكلفة نسبتها 1.4%.

المراتب الأخيرة من حيث عدد الإستثمارات بنسبة لا تزيد عن 7%، ومقابل ذلك قطاع الخدمات المالية يعتبر الأكثر إستقطاباً من حيث عدد الإستثمارات بنسبة تتراوح ما بين 25% و33%، كما يعتبر قطاع من القطاعات الأقل تكلفة بنسبة لا تتجاوز 7%. ومنه فعلى صعيد التغير في التوزيع القطاعي خلال العقد الأخير يتضح أن هناك تغيرات ما بين عامي 2003 و2015، فحسب عدد المشروعات يلاحظ الإرتفاع الطفيف للأهمية النسبية لقطاع الخدمات المالية من 26% إلى نحو 33% ليظل القطاع الأهم، والتراجع الكبير لقطاع الإتصالات من 13% إلى أقل من 1% الإرتفاع الكبير لقطاع المنسوجات من قيمة متدنية إلى نحو 6.5%، أما حسب التكلفة الإستثمارية للمشروعات فقد شهد التوزيع القطاعي للمشروعات البينية العربية تغيرات أيضاً ما بين عامي 2003 و2015، حيث إستقرت الأهمية النسبية لقطاع العقارات بصورة كبيرة في حوالي 26% مقابل تراجع كبير للأهمية النسبية لقطاع الفنادق والسياحة من 27% إلى قيمة أقل من 1%، وكذلك تراجع قطاع الإتصالات من 7.8% إلى أقل من 1% مع إستقرار نسبي لقطاع الخدمات المالية في حوالي 6%.

سابعاً: أسباب تنامي الاستثمارات البينية المباشرة

يرجع بعض المحللين والخبراء سبب زيادة حجم الاستثمارات البينية في السنوات الأخيرة إلى عدة أسباب، يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:^x

1. الأسباب الداخلية: هناك عدة عوامل داخلية ساهمت في تنامي الإستثمارات العربية البينية، منها:

- التحسن الإداري: تطورت خلال السنوات الأخيرة أساليب الترويج للمشروعات الجاذبة للإستثمار، وقد صاحبها تحسن في الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة هذه المشروعات. وذلك بإختصار الإجراءات، سواء المتعلقة منها بالحصول على التراخيص أو خطوات البدء بعمليات التأسيس والإنتاج والتصدير، وتوفير الوقت اللازم لكل ذلك. بالإضافة إلى تقليل الرسوم الإدارية، وتوفير المعلومات المتعلقة بالتشريعات والقوانين وإجراءات الضمان والتأمين، وما يحتاج المستثمر إلى معرفته عن الأمور البنكية والمصرفية في البلد المضيف.

- إنشاء المدن الاقتصادية المتكاملة: تم مؤخرا تطوير المنطقة العربية بإطلاق مشاريع عملاقة، تمثلت أبرزها ببناء مدن إقتصادية متكاملة، وتطوير ما تحتاج إليه من بنية أساسية من مطارات، طرق، موانئ وسكك خصوصا في أقطار الخليج.
 - إستكمال برامج الخصوصية: إتبع العديد من الأقطار العربية برامج الخصوصية، التي كان لها دور كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية، كفتح المجال أمام المستثمرين العرب لشراء العديد من الشركات الكبرى.
 - إنخفاض العائدات على الإستثمارات خارج الأقطار العربية: يعتبر إنخفاض معدل العائدات على الإستثمارات في الدول غير العربية، خصوصا في مجال الموارد الطبيعية، كالنفط والغاز، سببا في عودة رؤوس الأموال العربية إلى الأقطار العربية. الأمر الذي ساهم في تطوير الاستثمارات العربية البينية.
 - التطور في مجال السياحة: لقطاع السياحة أهمية كبيرة في زيادة تنامي الإستثمارات العربية البينية، خصوصا في السنوات الأخيرة، كونه يزيد الاستثمار فيه، ويفتح مشاريع استثمارية أخرى بجواره، مثل قطاع الصناعات الأولية والخدمات، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وأخرى كبيرة تبدأ من منتجي الهدايا التذكارية إلى سلسلة الفنادق المتعددة الجنسيات.
 - التطور في مجال الاتصالات: شهد هذا القطاع تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة، وساهم بقدر كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية، وذلك بتوسيع نشاط شركات الاتصال العربية داخل الأقطار العربية.
 - التطور في مجال العقارات: أدت إقامة المدن السكنية بتمويلات عربية مشتركة في الآونة الأخيرة إلى حدوث طفرة في مجال العقارات في الأقطار العربية، الأمر الذي ساهم كثيرا في زيادة الاستثمارات البينية في الدول العربية.
2. الأسباب الخارجية: يمكن حصر العوامل الخارجية التي ساهمت في تنامي الاستثمارات البينية فيما يلي:
- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001: تغيرت منذ ذلك التاريخ نظرة الغرب إلى الأقطار العربية، وظهرت موجات من الكراهية والعداء للمسلمين، والعرب بصفة خاصة،

وتنامت معوقات الاستثمارات العربية في الأقطار الغربية، الأمر الذي أدت إلى سحب بعض المستثمرين العرب أموالهم من تلك الدول وتوجيهها إلى الأقطار عربية، وهو ما أدى إلى زيادة ملموسة في الاستثمارات العربية البينية.

- **الطفرة النفطية:** أدى إرتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى تراكم ثروات نقدية وفيرة لدى البلدان المصدرة للنفط، خصوصا الأقطار الخليجية، واستثمارها في أقطار عربية أخرى.

الخاتمة

إرتفعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال العشرية السابقة. ولم تستفد الدول العربية بشكل واسع من هذه التدفقات، نظرا لمحدودية البيئة الإستثمارية للدول العربية وللإعتقاد بإرتفاع المخاطر فيها. وفي نفس الوقت، شهدت الدول النفطية الخليجية إرتفاعا في الفوائض النفطية، ونتيجة لعدة عوامل، فقد بدأت الإستثمارات العربية البينية في الإرتفاع. ولتفسير هذه التدفقات، فإن النظرية الإقتصادية تركز على عوامل الجاذبية بين الدول مثل المسافة وحجم السوق بالإضافة إلى عوامل التشابه ومستوى التنمية المؤسسية ونوعية البيئة الإستثمارية. وبالرغم من ذلك تبقى هذه الدول تعاني من عدم وجود بيئة إستثمارية فعالة نظرا للقيود المؤسسية المثبطة للإستثمار، كما أن جهود تعميم الإتفاقيات الإستثمارية وإلغاء الإزدواج الضريبي غير كافية في دعم الإستثمار، ويتطلب الأمر تعميق الإصلاحات المؤسسية وتفعيل سياسة دعم الإستثمارات البينية العربية، بتقليل تكاليف التعامل وتقليل المخاطر وتعميق التعاون العربي.

يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في الورقة البحثية في النقاط الآتية:

- تكمن أهمية الإستثمارات العربية البينية في تخفيف أعباء التنمية العربية مع السعي لتحقيق التكامل العربي في مجال الإستثمار الإنتاجي بإقامة القاعدة الإنتاجية، والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية والوحدة السياسية والعسكرية؛
- تعتبر المنطقة العربية غير متجانسة في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث تصنف أغلب الدول العربية ضمن دول ذات دخل متوسط، كما يوجد دول ذات حجم سكاني كبير كمصر وهناك دول صغيرة لا يتعدى سكانها المليون، كما أن مؤشر

حرية الإستثمار بين أن للدول العربية بيئة إستثمارية متشددة، وترتفع القيود في كل من قطر والإمارات، السعودية، لبنان، تونس، سوريا وليبيا. وترتفع حرية الإستثمار في كل من المغرب وموريتانيا، أما باقي الدول فلها مستوى متوسط، كما أن المخاطر محدودة في الدول العربية وترتفع فقط في كل من مصر، سوريا، السودان والعراق، كما تطبق أغلب الدول قوانين تشجيعية للإستثمار بتقليل البيروقراطية وتقليص الضرب، كما بينت مؤشرات الحاكمية أن الإستثمارات العربية تتميز بضعف الإطار المؤسسي الفعال، إنتشار الفساد الإداري وإنعدام الإستقرار السياسي؛

- تعتبر الأردن، الجزائر، العراق، مصر والمغرب تعتبر أكثر الدول التي نجحت في إستقطاب الإستثمارات العربية المباشرة، كما إستحوذ قطاع الخدمات في الأردن، الجزائر، العراق، مصر والمغرب على 84.4% من التدفقات الإستثمارية العربية البينية لعام 2015؛

- تعتبر مصر من أكثر الدول المستقبلية للإستثمارات العربية البينية من حيث إجمالي التكاليف، والسعودية من أكثر الدول المستقبلية للإستثمارات العربية البينية المنفذة من حيث عدد المشروعات، أما الإمارات العربية المتحدة فهي تصدر قائمة الدول المصدرة للإستثمارات العربية البينية من ناحية التكاليف ومن ناحية عدد المشاريع؛

- قطاع العقارات يعتبر الأهم في إستقطابه للمشروعات العربية من حيث توزيع عدد الإستثمارات البينية العربية، وقطاع الخدمات المالية من حيث تكاليف الإستثمارات. وفي إطار ما تم التوصل إليه من نتائج سيتم صياغة مجموعة من التوصيات يمكن إجمالها فيما يلي:

- ضرورة بناء قواعد بيانات ومعلومات دقيقة، حديثة وشاملة عن البيئة العربية الإستثمارية وعن مستوى التدفقات والأرصدة البنية وتطورها وتوزيعها حسب الدول الواردة منها والشركات المستثمرة والقطاعات الناشطة فيها، وذلك وفق منهجية محكمة ومتكاملة تراعي المعايير العالمية؛

- وضع خطط واستراتيجيات لتحسين مختلف العوامل المؤثرة في جذب الإستثمار بمشاركة مختلف الجهات ذات الصلة، من هيئات تشريعية، إقتصادية وإجتماعية قصد ضمان تأهيل وتطوير عناصر الإنتاج الرئيسية لجذب الإستثمارات؛
- توسعة المدن الصناعية، التكنولوجية والمناطق الحرة وتوفير الأراضي المرفقة اللازمة لإنشاء المشروعات وضمان توصيل الخدمات المتنوعة لها وربطها بوسائل الإتصال والنقل المتنوعة؛
- تأهيل الموارد البشرية وتعزيز إنتاجيتها ومهارتها من خلال إعادة هيكلة النظام التعليمي والتدريبي، بالتركيز على الكفاءة والتعليم الفني وتنمية القدرات البحثية والإبداع وكسب المهارات، وذلك لمواجهة تحديات توافر العمالة المدربة وتدني الإنتاجية، مع ضرورة تطوير البحث العلمي لمواكبة المستجدات التكنولوجية والإبتكارات العالمية وربطها بالإنتاج المحلي في مختلف المجالات؛
- تسهيل وتسيير إجراءات تمويل المشروعات من البنوك وأسواق المال المحلية أو عبر مؤسسات التمويل الخاصة والدولية في العالم؛
- التركيز على محاور الكفاءة الإقتصادية العامة والقدرة التنافسية للبلد، ومعايير الجودة والإنتاجية والتجديد والإبتكار، وانفتاح الإقتصاد وحرية الأسواق، وجودة وكفاءة الخدمات الحكومية بأنواعها ومدى فاعلية القوانين واحترامها، والإلتزام بالمعايير الرفيعة للحوكمة العامة تضمن اتخاذ إجراءات متوقعة وفعالة وشفافة للمستثمرين.

الهوامش

¹: صندوق النقد الدولي عرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه المشروع الذي يمتلك فيه المستثمر الأجنبي 10٪ أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال المحلية، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. وبذلك يختلف عن الإستثمار في المحافظ والصناديق الإستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي من دون التحكم في إدارتها.

²: علي لطفي، *الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي*، (مصر: جامعة عين شمس)، ص124.

- ⁱⁱⁱ: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، *مناخ الإستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار*، التقرير السنوي 2016: www.dhaman.org
- ^{iv}: علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 125.
- ^v: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، *الإستثمارات البينية العربية*، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 88، الكويت ديسمبر 2009، ص. 8-9.
- ^{vi}: في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر فإن أغلب الدول تطبق قوانين تشجيعية وتحاول تقليل البيروقراطية وتزيد من عدد الاتفاقيات حول الازدواج الضريبي. دول مجلس التعاون لا تفرض ضرائب وهي في سياق إنشاء سوق خليجي مشترك.
- ^{vii}: بلغت قيمة التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الدول العربية سنة 2008 أكثر من 96 مليار دولار ما يمثل 5.7% من إجمالي التدفقات العالمية.
- ^{viii}: بالرغم من ارتفاع التدفقات البينية العربية فإنها لا زالت تشكل فقط ثلث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا الضعف يمكن تفسيره بتركيز الاستثمارات داخل الدول الخليجية، بالإضافة إلى توجه نحو قطاعات ذات عائد مرتفع ومخاطرة أقل مثل قطاعات السياحة والعقار والخدمات، كما أن الصناعة والزراعة تشكل أقل من ثلث الاستثمارات البينية العربية.
- ^{ix}: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره: www.dhaman.org
- ^x: بلال لوعيل، *تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية*، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، شتاء وربيع 2001، ص. 132-133.

قائمة المراجع

1. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، *مناخ الإستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار*، التقرير السنوي 2016: www.dhaman.org
2. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، *الإستثمارات البينية العربية*، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 88، الكويت ديسمبر 2009، ص. 8-9.
3. بلال لوعيل، *تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية*، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، شتاء وربيع 2001، ص. 132-133.
4. علي لطفي، *الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي*، (مصر: جامعة عين شمس)، ص 124.